

يمكن تحميل التقرير كاملا من الموقع:
<http://www.un.org/esa/policy/wess/wesp.html>

الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2011

موجز تنفيذي



الأمم المتحدة

الملخص التنفيذي

الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في عام 2011

توقع معدلات ضعيفة للنمو علي المستوى الدولي خلال عامي 2011-2012

بدأت معدلات النمو في الانخفاض بدءاً من منتصف عام 2010 بعد عام من النمو الهش وغير المتوازن. يتوقع أن يستمر التباطؤ في النمو خلال عامي 2010 و 2011 مع تواصل التأثير السلبي لنقاط الضعف السائدة لدى الاقتصاديات الرئيسية المتقدمة علي انتعاش الاقتصاد الدولي ، وما تمثله من مخاطر بالنسبة لمدي استقرار الاقتصاد الدولي خلال الأعوام القادمة. مما لا شك فيه أن الإجراءات السياسية غير المسبوقة التي تم إتباعها من قبل الحكومات في أوائل الأزمة ساعدت كثيراً في استقرار الأسواق المالية وفي بدء الانتقال إلي مرحلة الانتعاش، إلا أن الاستجابة السياسية للأزمة قد ضعفت بعض الشيء خلال عام 2010. يتوقع أيضاً أن تكون الاستجابة أقل دعماً بكثير خلال الأجل القصير، خاصة في ظل ما أدى إليه اتساع العجز المالي وتفاقم المديونية العامة من تآكل الدعم لأي إجراءات حفز مالية مستقبلية. لقد تبدلت توجهات العديد من الحكومات فعليا ، خاصة لدي الدول المتقدمة ، نحو تبني إجراءات تقشف مالية، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلي نتائج سلبية علي النمو الاقتصادي الدولي خلال عامي 2011-2012.

....استمرار وجود مخاطر متعددة تهدد الانتعاش الاقتصادي

مازالت هناك مخاطر متعددة قائمة بالرغم من التقدم الملموس المتحقق من قبل القطاع المصرفي في التخلص من الأصول المتعثرة. قد يحدث المزيد من التدهور في الأسواق العقارية، وما زال نمو الائتمان يتسم بالضعف، ومازالت معدلات البطالة مرتفعة بصورة مزمنة. احتفظت العديد من الدول، أو حتى تمادت في، إتباع سياسات العملة الرخيصة (معدلات منخفضة للفائدة وإجراءات تيسير كمي) في إطار سعيها لمساعدة القطاعات المالية علي العودة للعمل بصورة طبيعية ولحفز النشاط الاقتصادي مع انحسار حزم الحفز المالي. إلا أن كل ذلك أدى إلي إضافة مخاطر جديدة، بما في ذلك حدوث تذبذب حاد في أسعار الصرف فيما بين العملات الرئيسية ، واندفاع في حركة رأس المال نحو الأسواق البازغة، والتي أصبحت بالفعل مصدر للتوتر الاقتصادي وقد تضرر بالانتعاش المتحقق في الأجل القصير. لقد أدت تلك التوترات إلي ضعف الالتزام بعملية تنسيق السياسات علي المستوى الدولي، مما أدى بالتالي إلي تزايد التحديات بشأن التعامل مع أوجه الخلل القائمة والمشاكل الهيكلية الأخرى التي أدت إلي وقوع الأزمة، بالإضافة إلي تلك المشاكل التي نجمت عن الأزمة.

لقد تراجع الانتعاش الاقتصادي بسبب الاقتصاديات المتقدمة

يتوقع أن يبلغ معدل النمو الإجمالي الدولي ما بين نسبة 1 و 3 في المائة خلال عام 2011، ونسبة 0 و 3 في المائة خلال عام 2012. إلا أن الانتعاش ربما يعاني من نكسات وتباطؤ لأقل من نسبة 2 في المائة، بينما قد تنزلق بعض الاقتصاديات المتقدمة مرة أخرى نحو الكساد مرة أخرى لو تبلورت العديد من المخاطر السلبية.

لقد تحسن الاقتصاد الأمريكي، من بين العديد من الاقتصاديات المتقدمة، بعد أطول وأعمق فترة ركود منذ الحرب العالمية الثانية، إلا أنه يمر بأضعف معدلات الانتعاش في تاريخه. إلا أنه بالرغم من أن معدل النمو في الناتج الإجمالي المحلي ستعود إلي معدلات ما قبل الأزمة خلال عام 2011، فإن استعادة المعدلات الطبيعية للتوظيف سيستغرق حوالي أربعة سنوات أخرى. كما ستظل معدلات النمو منخفضة أيضاً لدي الدول الأوروبية، كما ستعاني بعض تلك الدول من الكساد نتيجة لاستنزافها من خلال إجراءات التقشف المالية الحادة. كما سيتباطأ معدل النمو في اليابان بدرجة ملحوظة.

ستميل معدلات النمو لدي الدول النامية نحو الاعتدال أيضا

ستظل الدول النامية والدول المارة بمرحلة تحول تقود الانتعاش الاقتصادي الدولي، إلا أن نمو ناتج تلك الدول سيميل نحو الاعتدال خلال عامي 2011 و 2012. ستشهد الدول النامية في آسيا أقوى معدلات النمو في الأداء الاقتصادي، كما سيمثل النمو القوي لدي الاقتصاديات النامية الرئيسية، خاصة الصين، عاملا هاما لارتداد التجارة الدولية وأسعار السلع الأولية، والتي تستفيد من النمو لدي أمريكا اللاتينية، ولدي رابطة كومونولث الدول المستقلة، وبعض أجزاء أفريقيا. إلا أن الانتعاش الاقتصادي سيظل أقل من القدرات الكامنة للمناطق الثلاث. لم تقم الدول المصدرة للطاقة في غرب آسيا بمعادلة إنتاجها من النفط بعد التخفيضات التي حدثت في إطار الاستجابة للكساد العالمي، كما أن الانتعاش في تلك المنطقة يعد أيضا أقل من معدلات النمو التي كانت سائدة قبل الأزمة. تبقى هناك تحديات لا يستهان بها بالنسبة للتنمية في الأجل الطويل لدي العديد من الدول الأقل نموا، خاصة وأن الانتعاش لدي العديد من الدول الأقل نموا سيظل أقل من الإمكانيات الكامنة لتلك الدول.

التوقعات بالنسبة للتوظيف، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

فقد علي الأقل 30 مليون شخص وظائفهم في الفترة ما بين عام 2007 ونهاية عام 2009 في كافة أنحاء العالم كنتيجة مباشرة للأزمة المالية الدولية، وبالرغم من ارتداد معدلات التوظيف لدي بعض أنحاء العالم، خاصة لدي الدول النامية، غلا أن الاقتصاد الدولي ما زال في حاجة إلي خلق ما لا يقل عن 22 مليون وظيفة جديدة من أجل العودة إلي معدلات التوظيف العالمية السابقة للأزمة. سيستغرق تحقيق ذلك خمسة أعوام علي الأقل في ظل المعدل الحالي للانتعاش الاقتصادي.

تزايد معدلات البطالة طويلة الأمد

لقد تم خلق عدد قليل من الوظائف الجديدة غير كاف لإعادة توظيف العمالة التي سرحت كنتيجة للأزمة وذلك بسبب عدم كفاية المعدل الكامن لنمو الناتج في ظل حالة الانتعاش القائمة، خاصة لدي الاقتصاديات المتقدمة. هذا، وبينما تقوم المزيد من الحكومات بإتباع سياسات مالية متقشفة، فإن التوقعات بشأن حدوث انتعاش في عملية خلق وظائف جديد تصبح قاتمة بصورة أكبر. إن الآثار بعيدة المدى للتوظيف بسبب الأزمة المالية أصبحت واضحة، حيث زاد نصيب البطالة الهيكلية طويلة الأمد بصورة كبيرة لدي أغلب الاقتصاديات المتقدمة منذ عام 2007.

انتعاش التوظيف تم بصورة أسرع لدي الدول النامية

تأثرت العمالة لدي الدول النامية والاقتصاديات المارة بمرحلة تحول بصورة كبيرة من الأزمة، بالرغم من أن هذا التأثير في صورة فقدان للوظائف ظهر متأخرا واستغرق فترة زمنية أقل كثيرا عن الحالة بالنسبة للدول المتقدمة. كما كان التأثير علي العمالة الكلية أقل حدة إذ ساهم القطاع غير الرسمي في التخفيف من أثره من خلال استيعابه للعديد من العمال، إلا أن المزيد من العمال انتهى به الحال بشغل وظائف أقل استقرارا وذات دخل أقل نتيجة لذلك. بدأت عملية نمو التوظيف في الارتداد إلي معدلاتها بدءا من النصف الثاني من عام 2009 لدي الدول النامية، وبنهاية الربع الأول من عام 2010 انخفضت معدلات البطالة بالفعل إلي معدلات ما قبل الأزمة لدي العديد من الدول النامية.

سبب الأزمة انتكاسة جديّة للتقدم المحرز في العديد من مجالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

أدى التدهور الاقتصادي إلى نكسات هامة في مجال التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. يتوقع أن ينجح العالم ككل في تحقيق هدف الألفية المتعلق بخفض معدلات الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 (بدءاً من معدلات عام 1990)، بالرغم من أنه من غير الممكن تحقيق هذا الهدف بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء، وربما لا يمكن تحقيقه أيضاً بالنسبة لبعض مناطق جنوب آسيا. إلا أن الأزمة قد زادت كثيراً من التحديات القائمة بشأن تحقيق أهداف نشر التعليم الابتدائي للجميع، وخفض معدلات وفيات الأطفال وتحسين الظروف البيئية والصحية. لقد مثلت متطلبات رفع معدلات النمو الاقتصادي والإنفاق الاجتماعي تحديات اقتصادية كلية كبيرة قبل الأزمة، ولقد أصبحت تلك التحديات ضاغطة بصورة أكبر في بعض الحالات التي كانت فيها الانتكاسات كبيرة. ومن سوء الحظ أن الاتجاه الداعي لخفض الإنفاق يتزايد يوماً بعد يوم حتى لدى الدول النامية ذات السياسات التي تعطي أولوية واضحة لتأمين الإنفاق الاجتماعي. يثير مثل هذا التوجه الكثير من القلق، خاصة حين يكون معدل النمو في الناتج المحلي تحت القدرات الكامنة والإيرادات الضريبية قد تراجعت بحدة بسبب الأزمة المالية. ستحتاج العديد من الدول الأقل نمواً بصفة خاصة في هذا السياق إلى دعم مناسب من خلال مساعدات التنمية الرسمية التي ستكتسب أهمية خاصة للارتقاء بجهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لا يمثل التضخم أي خطر حقيقي باستثناء لدي بعض مناطق جنوب آسيا

ظلت المعدلات الحالية للتضخم منخفضة للغاية بالرغم من التوسع المالي الكبير، إلا لدي بعض الاقتصاديات الآسيوية، حيث عكست الضغوط التضخمية القوية مزيج من عوامل العرض والطلب، حيث يتوقع أن تظل التوقعات بالنسبة للتضخم مكتومة في الأجل القصير بسبب الجمود في نمو الائتمان، بالتوازي مع الفجوات الواسعة في الناتج ومستويات البطالة المرتفعة لدي أغلب الاقتصاديات المتقدمة.

التجارة وأسعار السلع الأولية

تراجع عملية ارتداد التجارة العالمية إلى معدلاتها الطبيعية خلال عام 2010

استمرت عملية انتعاش التجارة العالمية خلال عام 2010، إلا أن زخم النمو القوي الملاحظ خلال النصف الأول من العام بدأ يفتر بعض الشيء، هذا، وبينما واصلت أحجام صادرات العديد من الاقتصاديات البازغة التعافي نحو مستوياتها السابقة للأزمة، بل وتخطتها في بعض الحالات إلى أعلى مستويات تم التوصل إليها قبل الأزمة، فإن صادرات الاقتصاديات المتقدمة ما زالت لم تتعاف بصورة كاملة بعد. يتوقع في هذا السياق أن تنمو التجارة الدولية بمعدل 6 و5 في المائة خلال عامي 2011 و 2012، بصورة أكثر اعتدالاً عما كان عليه الحال من نسبة 10 و5 في المائة في إطار حالة الارتداد للمعدلات السابقة خلال عام 2010.

مازالت قيمة واردات أكبر ثلاثة اقتصاديات متقدمة أقل كثيراً من مستويات وارداتها قبل الأزمة في أفضل حالاتها مع نهاية شهر أغسطس 2010، وذلك علي الرغم من الانتعاش التدريجي المتحقق علي مدي العاميين الماضيين. هذا، ويحدث ذلك في الوقت الذي يعكس فيه استعادة صادرات تلك الدول لعافيتها النمو السريع في الواردات لدي دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، ويظل السؤال الذي يبحث عن إجابة في إطار التوقعات هو ما مدي إمكانية استمرار الاقتصاديات البازغة في أن تظل قاطرة النمو للتجارة الدولية، خاصة وأن آليات المرحلة الأولى للانتعاش الاقتصادي الدولي بدأت في الأفول، كما أن النمو لدي الدول المتقدمة مازال بطيئاً.

تساهم عوامل مالية في تفاقم التقلبات في أسعار السلع الأولية والغذائية

تعافت أغلب أسعار السلع الأولية. لقد تذبذبت أسعار النفط الخام حول سعر \$78 للبرميل خلال عام 2010، وذلك فوق متوسط سعر \$62 الذي كان سائدا خلال عام 2009 ، إلا أنه من المتوقع أن تنخفض أسعار النفط خلال عام 2011. مرت أسعار المعادن بنمط مشابه لأسعار النفط خلال عام 2010 ويتوقع لها أن ترتفع قليلا خلال عامي 2011 و 2012.

انخفضت أسعار الغذاء خلال النصف الأول من عام 2010، إلا أنها عادت للارتفاع مرة أخرى خلال النصف الثاني من العام. هذا ، وبينما ساهم التوسع في المساحات المنزرعة علي المستوى الدولي، والظروف المناخية المواتية لدي العديد من مناطق الإنتاج الرئيسية في زيادة المعروض من الغذاء بصورة كبيرة علي المستوى الدولي خلال عام 2009 وأوائل عام 2010، إلا أن الظروف المناخية السيئة خلال منتصف عام 2010 أثرت علي المحاصيل الغذائية الأساسية. كما أدت المضاربات إلي المبالغة في ارتفاع أسعار العديد من السلع الأولية. ستظل أسعار الغذاء متقلبة تبعا للصددمات في العرض وما يستتبع ذلك من استجابات متمثلة في المضاربة في أسواق مشتقات السلع الأولية.

التمويل الدولي من أجل التنمية

صافي التحويلات من الدول النامية للدول المتقدمة زاد مرة أخرى خلال عام 2010 ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه وأن يزداد

استمرت الدول النامية كمجموعة في تحويل كميات ضخمة من الموارد المالية إلي الدول المتقدمة. بلغ صافي التحويلات خلال عام 2010 حوالي 577 بليون دولار- تمثل زيادة طفيفة عن المستوى المسجل خلال العام السابق. ووفقا للنمط السائد علي مدى أكثر من عقد، عكس الجزء الأكبر من تلك التحويلات زيادة في تراكمات الاحتياطي النقدي من قبل الدول النامية، ويقدر في إطار التوقعات أن يزيد صافي التحويلات من الدول النامية بقدر أكثر اعتدالا بالتوازي مع الاتساع المتوقع في أوجه خلل ميزان المعاملات الجاري. هذا، ويعكس استمرار النمط القائم قبل الأزمة من حيث تواصل قيام الدول النامية بصفة عامة بتحويل كميات ضخمة من الموارد المالية إلي الدول الأكثر ثراء بكثير، يعكس الحاجة الماسة للدول النامية للاستمرار في عملية تراكم الاحتياطي النقدي الأجنبي كنوع من الحماية الذاتية ضد الصدمات الاقتصادية الدولية. لقد أدي تزايد تقلبات الأسواق المالية، وتزايد تقلبات أسعار صرف العملات بين عملات الاحتياطي الرئيسية، والتدفق الحاد لرؤوس الأموال قصيرة الأجل إلي مضاعفة الإحساس بحالة عدم اليقين بشأن مدى استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي وبالتالي تزايد الإحساس بالحاجة الماسة إلي التأمين الذاتي في هذا السياق.

أظهر صافي تدفق التحويلات الرأسمالية للدول النامية زيادة قوية

استعادت صافي تدفق التحويلات الرأسمالية للدول النامية عافيتها بصورة قوية منذ الركود الذي مرت به خلال عام 2008 وأوائل عام 2009، فالمستثمرين يبحثون عن عوائد مرتفعة ، كما ظل النمو الاقتصادي لدي الأسواق البازغة والدول النامية الأخرى أقوى كثيرا من نظيره لدي الاقتصاديات المتقدمة، كما أدي أيضا الاستخدام الكثيف للسياسات المالية التوسعية إلي بقاء معدلات الفائدة عند مستويات منخفضة للغاية لدي الاقتصاديات المتقدمة.

قام المستثمرون في هذا الصدد بإعادة توجيه جزء من الحوافز المالية لاستثماراتهم نحو الأسواق البازغة، وذلك في ضوء تزايد الوضع الهش والتوسع الزائد في السياسة المالية في الأسواق المالية المتقدمة. هذا، وقد اتخذ جزء كبير من التدفق الحاد لرأس المال الخاص نحو الدول النامية صورة استثمارات قصيرة الأجل، وغالبا متقلبة، واستثمارات في أسهم، إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد زادت أيضا، خاصة في الصناعات الإستخراجية لدى الاقتصاديات المصدرة للسلع الأولية.

أدت الأزمة إلي زيادة الاحتياج لمساعدات التنمية الرسمية، إلا أنها أدت أيضا إلي تعقيدات في عملية الوفاء بالالتزامات

أثرت الأزمة المالية والكساد الاقتصادي لعامي 2008 و 2009 سلبا علي العديد من الدول النامية، كما فرضت ضغوطا حادة علي العديد من الدول منخفضة الدخل، مما أدى إلي زيادة أهمية عملية الوفاء بتقديم التزامات مساعدات التنمية الرسمية. هذا، وعلي الرغم من أن التحويلات الصافية للدول منخفضة الدخل ظلت إيجابية خلال عام 2010، إلا أن الانتعاش الهش لدي الدول المتقدمة واحتمالات ومخاطر حدوث ركود مزدوج خلقت شعورا متزايدا بعدم اليقين بشأن مستقبل حجم تدفق مساعدات التنمية الرسمية. بالإضافة إلي ذلك فإن معدلات توصيل المساعدات قد انخفضت عن التعهدات المعلنة من قبل مجتمع المانحين.

تحسن وضع المديونية لدي العديد من الدول النامية، إلا أنه مازالت هناك مشاكل

مازالت بعض الدول، بما في ذلك بعض الدول الصغيرة و متوسطة الدخل، في أوضاع حرجة، وذلك بالرغم من تحسن الوضع العام لديون العديد من الدول النامية قبل الأزمة. هذا، وانتقلت دولا نامية أخرى إلي أوضاع حرجة للمديونية في أعقاب الأزمة المالية. لقد ارتفع إجمالي المديونية الخارجية (خاصة وعمامة) للدول النامية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 24 و 8 في المائة خلال عام 2009، بنسبة قدرها حوالي 2 و 2 في المائة أكثر من العام السابق، بينما انعكس مسار نسبة خدمة الدين إلي الصادرات بسبب الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية علي الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات مقومان بالدولار. نتيجة لذلك، ارتفعت نسبة خدمة الدين للصادرات لدي الدول النامية والاقتصاديات المارة بمرحلة تحول من 1 و 64 في المائة عام 2008 إلي 4 و 82 في المائة عام 2009، وزادت نسبة خدمة الدين للصادرات لدي العديد من الدول النامية بصورة أكبر، في ظل تداعيات إدارة آثار الأزمة المالية وما تضمنه ذلك من زيادة سريعة في حجم الدين العام. هذا، وبالرغم من الإعفاء السخي من الديون الذي تم تقديمه مازالت هناك 13 دولة من واقع 40 في ظل مبادرة إعفاء ديون الدول الفقيرة الأكثر مديونية (HIPC) تعد مصنفة علي أنها في وضعية "محنة الديون"، أو وضعية "خطر التعرض لمحنة الديون"، بينما تم تصنيف سبع دول منخفضة الدخل، ليست جزءا من مجموعة الدول الفقيرة الأكثر مديونية، علي أنها تواجه مشاكل مديونية.

إن المشاكل المزمنة للمديونية لدي الدول منخفضة ومتوسطة الدخل والزيادة الكبيرة في محنة الديون السياوية بين عدد من الدول النامية يشير إلي قصور الترتيبات القائمة في التعامل مع مشاكل المديونية. كما تشير إلي الحاجة الماسة لوضع ترتيبات وآليات دولية لتناول المديونية السياوية تسمح للدول بإعادة هيكلة مديونيتها بصورة شاملة وفي الوقت المناسب.

*تم تحقيق بعض التقدم نحو توفير
إطار أفضل لتنظيم القطاع المالي*

وضعت مجموعة العشرين تصورا لاستحداث إطار رقابي كلي في إطار جدول أعمال إصلاحي يضع في الاعتبار المخاطر القائمة علي منظومة العمل وعلي الاستقرار العام للنظام المالي، يتضمن الدورات الاقتصادية والخطر الأخلاقي اللذان يتسبب فيهما أنشطة المؤسسات المالية ذات الوضعية الخاصة والهامة داخل النظام المالي. تم أيضا استحداث حزمة إصلاح لرأس المال الجديد والسيولة، بازل الثالثة Basel III، صدرت عن لجنة بازل للرقابة المالية. تعد تلك خطوة هامة إلي الأمام، حيث تتطلب تلك الحزمة قيام البنوك بالاحتفاظ بكميات أكبر من رأس المال والاحتياطي مقابل الديون القائمة غير المسددة حتى يتم رفع درجة مرونة البنوك في ظل أوضاع مالية أكثر اضطرابا للأسواق. إلا أن تلك المعايير الجديدة لرأس المال والسيولة تخص البنوك فقط، وبالتالي هناك المزيد المطلوب عمله بشأن التعامل مع المخاطر القائمة خارج القطاع المصرفي (بنوك الاستثمار، وصناديق التحوط، وأسواق المشتقات المالية، إلي آخره) والتي مثلت عاملا رئيسيا في خلق الأزمة المالية في عام 2008. ينتظر أن يتم تعميم المعايير والقواعد الجديدة علي مختلف الأسواق المالية والمؤسسات التي تقوم بعرض منتجات مماثلة.

شكوك ومخاطر

هناك شكوك ومخاطر بالنسبة لسيناريو خط الأساس لعامي 2011 و 2012 تميل نحو الجانب السلبي.

قد تؤدي إجراءات التنقش المالي إلي إبطاء معدلات تعافي الاقتصاد الدولي

تراجع كل من الإحساس بالإلحاح والإرادة نحو استخدام السياسات المالية والنقدية بالتوازي خلال عام 2010 بالرغم من الطبيعة الهشة المستمرة للانتعاش الاقتصادي، خاصة لدي الدول المتقدمة، في ظل قلق متزايد بشأن تعرض الاستدامة المالية للضرر. ظهرت تلك المخاوف جنبا إلي جنب مع مخاوف أخرى بشأن ما قد يؤدي إليه انحسار حزم الإنعاش المالي والتراجع السريع نحو التنقش المالي إلي تنامي مخاطر المزيد من الإبطاء في النمو وإلي الفشل في خفض معدلات البطالة، بينما تستمر معدلات نسب الدين العام في الارتفاع بسبب عدم نمو الناتج بصورة كافية. يتوقع أن يستمر الدين العام للدول المتقدمة في الزيادة، وذلك في ضوء التزايد الحاد في عجز الموازنات وحتى في ضوء افتراضات محافظة، متعدية نسبة 100 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط علي مدي السنوات الخمس المقبلة. هذا، وستواجه العديد من حكومات الاقتصاديات المتقدمة احتياجات تمويل كبيرة ومتزايدة، في نفس الوقت الذي ازدادت فيه مخاطر الضعف المالي نتيجة للطريقة التي أصبح بها الدين العام مرتبطا بسلامة القطاع المالي أثناء الأزمة. وبينما ضمنت حكومات كميات ضخمة من التزامات البنوك، قامت بنوك بشراء كميات كبيرة من الأوراق المالية الحكومية. نتيجة لذلك قد يؤدي تزايد المخاطر المتعلقة بسلامة المالية لأي من الجانبين إلي انعكاسها علي الطرف الآخر، مع احتمال تولد حلقة مفرغة قد تؤدي إلي تفاقم مستوي المخاطر في الاقتصاد بأكمله.

مازالت هناك مخاطر متعلقة بتزايد حالة عدم استقرار أسعار الصرف

اتسمت أسعار تبادل صرف العملات فيما بين العملات الرئيسية بحالة من التقلبات حادة خلال عام 2010، مع تزايد التوتر وامتداده نحو عملات أخرى. كما أثرت حالة الفشل في الحفاظ علي استقرار أسعار الصرف بين عملات الاحتياط الدولي الثلاث الرئيسية علي عملات الاقتصاديات البازغة. أدي أيضا اندفاع تدفق رؤوس الأموال نحو الاقتصاديات البازغة بسبب سياسات التوسع المالي لدي الدول المتقدمة، وعملية إعادة توزيع الحوافز المالية من قبل المستثمرين الدوليين بالإضافة إلي المستوي المتدني للدولار، كل ذلك أدي إلي ضغوط تصاعدي علي أسعار صرف عملات الاقتصاديات البازغة. استجابت الدول النامية لتلك التطورات من خلال التدخل في أسواق العملية و/ أو فرض ضوابط لرأس المال لمنع عملية تفاقم ارتفاع أسعار صرف العملة، وفقد القدرة التنافسية، وتضخيم فقاعات الأصول. هذا، وقد تصبح حالة عدم استقرار أسعار صرف العملات والانطباع السائد بشأن اختلال أسعار الصرف جزءا من خلاف رئيسي حول التجارة، قد يؤدي بالتالي إلي موجة من الإجراءات الحمائية والانتقام المتبادل علي المستوي الدولي، وبما يحمله كل ذلك مرة أخرى من مخاطر لخروج النمو الدولي عن مساره وزعزعة استقرار أسواق رأس المال.

....كما تفعل أي عملية غير منسقة لإعادة التوازن للاقتصاد الدولي

قد تتسع أوجه الخلل في الاقتصاد الدولي مرة أخرى، الأمر الذي قد يتسبب في تغذية المزيد من حالة عدم الاستقرار مرة أخرى في الأسواق المالية. ستعتمد احتمالات تضيق أوجه الخلل علي مدى نجاح الاقتصاديات في عمل التكيف الهيكلي. إلا أن هناك حالة من عدم اليقين مازالت متواجدة بشأن المسار الذي يجب أن يسلكه هذا التكيف، خاصة في ظل فرضية عدم معرفة المقدار الكمي للمخاطر التي قد تنجم عن: المزيد من التباطؤ في النمو، واستمرار المعدلات المرتفعة المزمنا للبطالة، ومشاكل الديون السيادية، والمزيد من عدم الاستقرار في أسعار صرف العملات، وكيف سيكون الأثر النهائي لكل ذلك. هذا، ويتوقع أن يستمر التحرك نحو التكيف في مخزون الأصول والالتزامات الدولية بالتوجه نحو المزيد من المخاطرة ، خاصة وأن الأزمة المالية قد تسببت في تزايد الالتزامات الصافية الأجنبية للولايات المتحدة، وسيحدث ذلك حتى لو لم تتزايد أوجه الخلل في الاقتصاد الدولي بصورة كبيرة في الأجل القصير.

ربما تتبع الولايات المتحدة الأمريكية المزيد من التيسير الكمي والمزيد من التدهور في قيمة الدولار كوسيلة لمحاولة الخروج من وضعية الالتزامات الأجنبية الضخمة من خلال التضخم والتصدير، إلا أن ذلك يحمل معه مخاطر زعزعة استقرار الأسواق المالية والتجارية. بالإضافة إلي ما تقدم، فإن الدولار الضعيف من شأنه أن يمثل تهديدا في ضوء ما يعنيه من زيادة في أسعار الواردات إلي الولايات المتحدة، أكبر سوق استهلاكي في العالم، وبالتالي إضعاف القدرة الشرائية. قد يؤدي ذلك كله إلي تدهور التجارة الدولية، الأمر الذي قد يمثل النقيض لعملية ازدهار الاستهلاك لدي الولايات المتحدة التي غذت عملية النمو في الاقتصاد الدولي قبل الأزمة المالية.

في ضوء ما تقدم، إذا ما تزايدت حالة القلق لدي الدول النامية بشأن تأثير الصادرات نتيجة لضعف سعر صرف الدولار فإن ذلك قد يؤدي بتلك الدول، في سياق منطقي، إلي أن تتجه نحو التدخل في سوق الصرف، وهو الأمر الذي يتم بالفعل. إلا أن التدخل في أسواق الصرف بصورة متكررة من شأنه أن يؤدي إلي تزايد احتمال تولد صراعات متعلقة بالتجارة وأسعار صرف العملات الدولية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يؤثر سلبا علي التعاون الدولي المتحقق من خلال مجموعة العشرين. إن أي مزيد من الإضعاف لعملية الالتزام بالتنسيق علي المستوي الدولي سيمثل عبئا إضافيا علي احتمالات تحقيق انتعاش للاقتصاد الدولي متوازن وقابل للاستدامة.

تحديات سياسية

خمسة تحديات رئيسية واجب تناولها

يبرز الأثر السلبي المحتمل لامتداد السياسات الوطنية نحو الخارج مرة أخرى الحاجة إلي تدعيم عملية تنسيق السياسات علي المستوي الدولي. إلا أنه ، وللأسف، ضعفت الإرادة السياسية لمتخذي القرار لدي الاقتصاديات الرئيسية بشأن روح التعاون خلال عام 2010. تقترح مطبوعة آفاق ووضع الاقتصاد الدولي خلال عام 2011 أنه لتفادي وقوع ركود اقتصادي مزدوج ، ومن أجل التحرك نحو تحقيق انتعاش اقتصادي متوازن وقابل للاستدامة، فإن ذلك يتطلب علي الأقل تناول خمسة تحديات سياسية رئيسية ذات متصلة.

أولا، مواصلة وتنسيق الحفز

أولا، هناك حاجة لاستخدام المساحة المالية الكبيرة التي ما زالت متاحة لدي العديد من الدول، وذلك بإضافة المزيد من الحفز المالي بالتوازي مع سياسات نقدية مناسبة، وذلك في الأجل القصير لدعم الانتعاش علي المستوي الدولي. ويجب أن يتم تنسيق مثل هذا الإجراء بصورة ملائمة بين الاقتصاديات الرئيسية للتأكد من إنعاش عملية تعافي نمو الاقتصاد الدولي والذي سيوفر بدوره الطلب الخارجي لتلك الاقتصاديات التي استنفذت المساحة المالية التي كانت

متاحة لديها. هذا ، وسيظل النمو ضعيفا للغاية لدي العديد من الدول في المستقبل القريب ما لم يكن هناك حفر مالي صافي جديد وما لم يكن هناك تعافي سريع لعملية الإقراض المصرفي للقطاع الخاص.

ثانياً، إعادة تصميم الحفز المالي

ثانياً، يجب إعادة تصميم السياسة المالية لدعم أثرها علي التوظيف وللمساعدة في الانتقال نحو الترويج لتغيير هيكلية يحقق المزيد من النمو الاقتصادي القابل للاستدامة. تتمثل أحد التوجهات السياسية الرشيدة في استهداف الاستثمارات العامة بغرض إزالة المعوقات المتعلقة بالبنية التحتية التي من شأنها المساهمة في رفع معدلات النمو. تتمثل أحد المجالات التي يجب أن تحظى بأولوية في هذا الصدد في توسيع الاستثمار العام في الطاقة النظيفة والمتجددة كجزء من الالتزامات بشأن خفض انبعاث الغازات الدفيئة، والاستثمار في البنية التحتية التي من شأنها أن توفر المزيد من المرونة في التعامل مع آثار تغير المناخ. أحد الجوانب الأخرى قد يكون التوسع في وتحسين شبكات النقل، الأمر الذي من شأنه أن يخلق عددا كبيرا من الوظائف الجديدة، ويساهم في نفس الوقت في خفض انبعاث الغازات الدفيئة، خاصة في المناطق التي تشهد توسعا عمرانيا سريعا. تعد سياسات الحماية الاجتماعية أيضا عنصرا آخر هاما للتخفيف من آثار الصدمات الاقتصادية، كما تساهم في رفع معدلات الطلب الكلي و في استدامة النمو الاقتصادي.

ثالثاً، سياسة نقدية أكثر فعالية والتعامل مع آثار التداعيات الدولية

يتمثل التحدي الثالث في إيجاد رابطة بين الحفز المالي والنقدي، مع موازنة الآثار والتداعيات الدولية الضارة المتمثلة في تزايد الصراخ والتوتر حول العملة وحول التقلبات الحادة في تدفق رأس المال قصير الأجل. يتطلب كل ذلك التوصل إلي اتفاقات بشأن حجم وسرعة وتوقيت سياسات التيسير الكمي داخل إطار وأهداف من أجل أن تتعامل مع أوجه الخلل الدولية القائمة. يطلب ذلك أيضا إصلاحات أكثر عمقا في إجراءات الرقابة المالية، بما في ذلك تلك المتعلقة بإدارة تدفق رأس المال العابر للحدود، وفيما يتعلق أيضا بنظام الاحتياط الدولي من أجل خفض الاعتماد علي الدولار الأمريكي.

رابعاً، وصول أكثر قابلية للتنبؤ لتمويل التنمية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

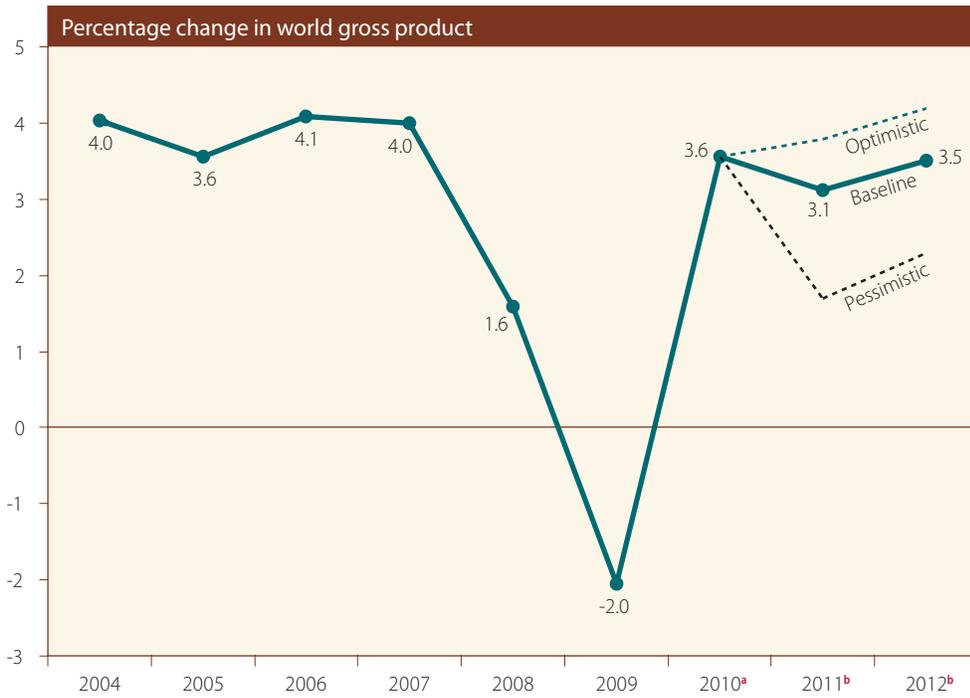
يتمثل التحدي الرابع في تأمين موارد كافية وتوفيرها للدول النامية، خاصة تلك التي لديها مساحة مالية محدودة وتواجه احتياجات تنموية ضخمة. ستكون هناك حاجة ماسة لتلك الموارد بصفة خاصة لدفع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومن أجل الاستثمارات في نمو قوي وقابل للاستدامة. يجب علي الدول المانحة التفكير، إلي جانب الوفاء بتعهداتها القائمة بشأن المساعدات، في آليات لفصل تدفق مساعدات التنمية الرسمية عن الدورة الاقتصادية لتجنب حدوث أي قصور في أوقات الأزمات حيث تكون الدول النامية في أمس الحاجة إلي مساعدات التنمية.

خامساً، المزيد من الأهداف الواضحة والقابلة للتنفيذ في مجال تنسيق السياسات علي المستوي الدولي

يتمثل التحدي الخامس في إيجاد وسيلة للتوصل إلي تنسيق فعال وذو مصداقية للسياسات بين الاقتصاديات الرئيسية. توجد حاجة ملحة في هذا السياق لجعل إطار مجموعة العشرين لإعادة التوازن بصورة قابلة للاستدامة أكثر تحديداً، وأن يتسم أكثر بالطابع العملي. يجب علي سبيل المثال في هذا السياق إنشاء "مناطق مستهدفة للحساب الجاري" والتي

قد تكون خطوة ذات معنى للأمام. كما يمثل وجود أهداف واضحة وقابلة للتحقق منها متعلقة بنتائج مرغوب فيها من السياسات المتبعة من شأنه المساعدة في تحمل كل الأطراف لمسئولياتها ، في نفس الوقت الذي يمثل فيه خطر فقدان المصداقية حافزا كبيرا علي الالتزام بالسياسات المتفق عليها. إن خلق مثل تلك المناطق المستهدفة من شأنه أن يبرز الحاجة لدي كل من دول الفائض ودول العجز للمساهمة في جعل الطلب الدولي الفعلي في وضع قابل للاستدامة. إلا أن المناطق المستهدفة لا يجب أن تصبح هدفا في حد ذاته، وإنما تمثل مؤشرا للعالم نحو طريق للنمو القابل للاستدامة، والذي يجب أن يتضمن الإجراءات المقترحة للتعامل مع التحديات الخمس المشار إليها أعلاه. يجب النظر إليها باعتبارها خطوة وسيطة نحو الإصلاحات الأكثر عمقا لنظام الاحتياط الدولي وللرقابة المالية اللازمة لمنع حدوث قلاقل مالية دولية في المستقبل أو انهيارات مالية.

A decelerating global recovery, 2008-2012



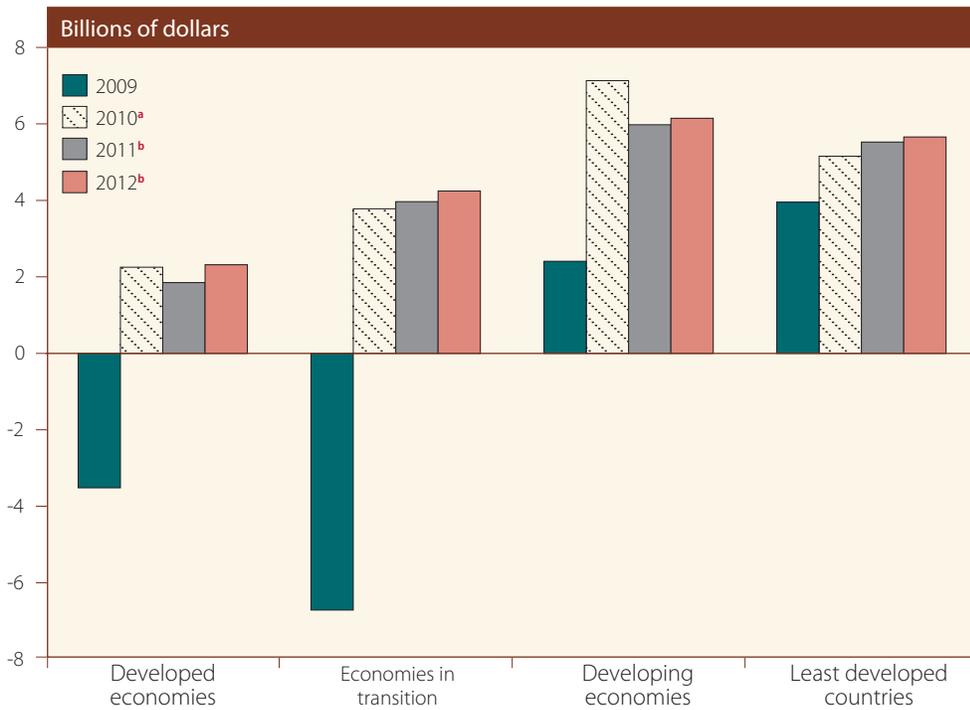
Source: UN/DESA and Project LINK.

Note: The pessimistic scenario refers to a situation of enhanced macroeconomic uncertainty in the outlook (see box I.4), while the optimistic scenario is one of limited, but improved, international policy coordination (see box I.5).

a Estimates.

b United Nations forecast. See box I.1 for the baseline forecast assumptions.

Developing country growth is leading the recovery



Source: UN/DESA and Project LINK

a Partly estimated

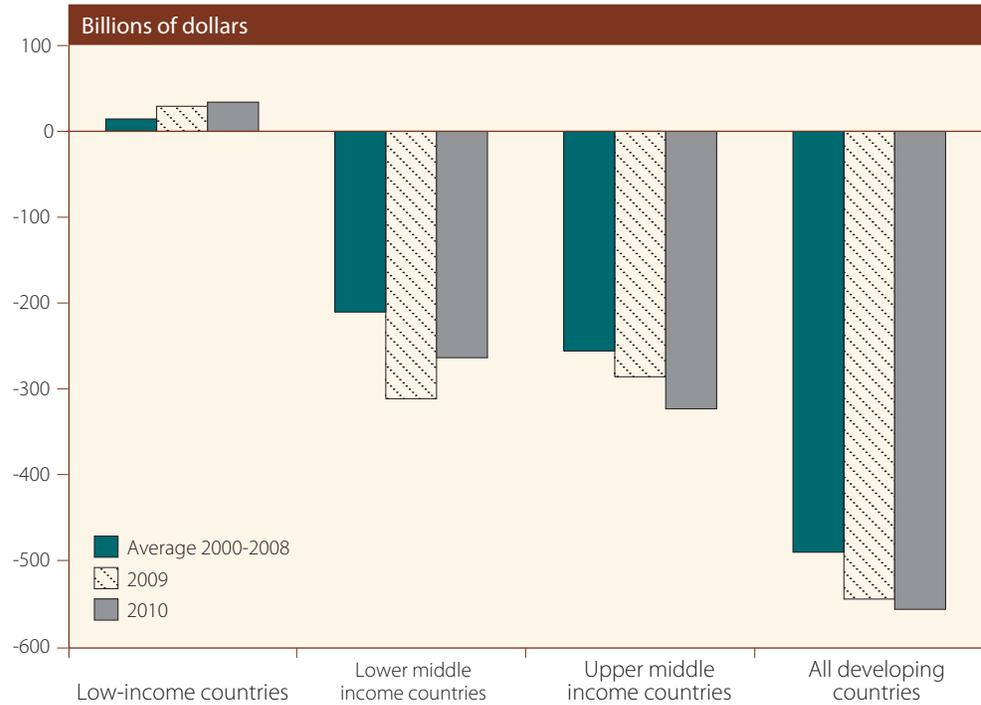
b United Nations forecast.

Persistent high unemployment in developed countries



Source: UN/DESA.
^a Partly estimated
^b United Nations baseline forecast.

Net financial transfers still increasingly flow from poor to rich countries



Source: UN/DESA, based on International Monetary Fund (IMF), *World Economic Outlook Database*, October 2010 and IMF, Balance of Payments Statistics.

